استعراض النتائج المالية

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

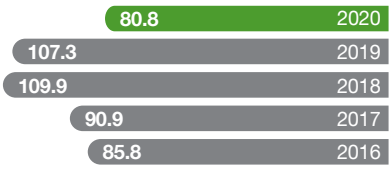

مجموع حقوق الملكية
مليون دينار بحريني

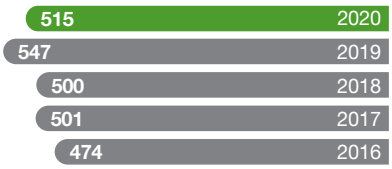

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

القروض والسلفيات
مليون دينار بحريني

مجموع الموجودات
مليون دينار بحريني

حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة، وعائداً على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة.

ملخص

نتج عن جائحة كوفيد-19 تحديات استثنائية وغير مسبوقة مع تراجع الربحية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبصفتنا مؤسسة مالية مسئولة اجتماعياً، تمثلت أولويتنا خلال هذا الوقت العصيب في دعم مجتمعاتنا وعملائنا للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، مثّل الحفاظ على السيولة ورأس المال للمجموعة أولوية قصوى، وقد نجحت المجموعة في تحقيق ذلك كما يتضح من السيولة القوية ومؤشرات رأس المال. كما كان الانخفاض في الربحية أمراً متوقعاً ومتماشياً مع الاتجاه السائد في مجال الصناعة المصرفية.

حققت المجموعة ربحاً صافياً بلغ 52.0 مليون دينار بحريني عائد إلى المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 31.0 بالمائة مقارنة بنتائج عام 2019.

ولا تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة. وبسبب انخفاض الربحية، انخفض العائد الأساسي والمخفف للسهم من 56 فلساً إلى 39 فلساً. كما تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسيولة لهذا العام، حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 34.8 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بـ 34.4 في المائة بنهاية عام 2019.

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعه في الخارج والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات التابعة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

انخفض صافي الربح لعام 2020 بنسبة 31.0 في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ 52.0 مليون دينار بحريني. وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للسنة بمقدار 39.7 مليون أو 25.1 في المائة (118.6 مليون دينار بحريني)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض صافي دخل الفوائد والرسوم والعمولات بسبب تأثير الوباء العالمي، بالإضافة إلى الانخفاض في حصة المجموعة في الربح أو الخسارة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال العام نتيجة التأثير السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات الزميلة للبنك.

ساهم استثمار بنك البحرين والكويت المستمر في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والإدارة الفعالة للتعرضات المتعثرة وزيادة الجهود العلاجية إلى انخفاض كبير في صافي المخصصات من 18.9 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى 5.6 مليون دينار بحريني خلال عام 2020، بانخفاض قدره 70.4 في المائة.

صافي دخل الفوائد

بسبب الانخفاض الحاد لأسعار الفائدة العالمية من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم اعتباراً من الربع الأخير من عام 2019 انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة 24.7 في المائة إلى 80.8 مليون دينار بحريني (2019: 107.3 مليون دينار بحريني).

الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد، المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات، وعمليات التداول الاستثماري، والدخل من الشركات التابعة والشركات المشتركة.

وبلغ إجمالي الإيرادات الأخرى لعام 2020 مبلغ 37.8 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 51.0 مليون دينار بحريني في عام 2019. وبلغ صافي الرسوم والعمولات، وهو المكون الرئيسي لإجمالي الدخل الآخر 19.6 مليون دينار بحريني، مقابل 26.6 مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام الماضي. ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى تأثير الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء، وبسبب اللوائح الجديدة بشأن تحديد الرسوم والتكاليف. كما انخفضت حصة البنك من أرباح الشركات التابعة والشركات المشتركة من 6.8 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى خسارة بلغ قدرها 0.1 مليون دينار بحريني خلال عام 2020 نتيجة للأثر السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات التابعة. وارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمار بشكل طفيف من 17.6 مليون دينار بحريني إلى 18.3 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	2020	2019	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير
صافي دخل الفوائد	**80.8**	107.3	(26.5)	-24.7%
إيرادات أخرى	**37.8**	51.0	(13.2)	-25.9%
مجموع الدخل	**118.6**	158.3	(39.7)	-25.1%
مصروفات تشغيلية	**(60.7)**	(63.2)	2.5	-4.0%
المخصصات	**(5.6)**	(18.9)	13.3	-70.4%
الربح قبل الضرائب	**52.3**	76.2	(23.9)	-31.4%
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	**(0.3)**	(0.8)	0.5	-62.5%
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك	**52.0**	75.4	(23.4)	-31.0%

المصروفات التشغيلية

على الرغم من الاستثمار المستمر في الثروة البشرية والتقنيات وتنفيذ وإنجاز العديد من المبادرات الاستراتيجية، فقد انخفضت المصاريف التشغيلية للمجموعة بنسبة 4.0 في المائة، من 63.2 مليون دينار بحريني إلى 60.7 مليون دينار بحريني. كما انخفضت تكاليف الموظفين بنسبة 7.9 في المائة، في حين ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 2.0 في المائة لتصل إلى 25.6 مليون دينار بحريني (2019: 25.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن سياسة البنك الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدرار الدخل مكنته من تحقيق معدل التكلفة إلى الدخل قدره 51.2 في المائة (2019: 40.0 في المائة).

صافي المخصصات

تتبع المجموعة المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويستبدل المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نموذج الخسارة المتكبدة المعتمد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بنموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. وتطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). تنتقل الموجودات من خلال ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهري في مخاطر الائتمان منذ أول اثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضاؤل قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضاؤل في قيم الموجودات.

بلغ صافي المخصصات خلال عام 2020 مبلغ 5.6 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 18.9 مليون دينار بحريني في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان لضمان درجة عالية من التغطية للقروض وزيادة جهود استعادتها.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملاك، 28.9 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة مع 109.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية نتيجة تأثير الوباء على الأسواق المالية وانخفاض صافي الربح.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

في نهاية عام 2020، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 3,760.4 مليون دينار بحريني (2019: 3,865.0 مليون دينار بحريني).

واصل البنك نجاحه في تحقيق توازن جيد بين الودائع والقروض والسلف بنسب مريحة من صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء وبلغت 71.8 في المائة بنهاية عام 2020 (2019: 77.0 في المائة).

الموجودات

بلغ إجمالي الأصول 3,760.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 2.7 في المائة مقارنة مع 3,865.0 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. وانخفض صافي القروض والسلفيات بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ 1,555.8 مليون دينار بحريني (2019: 1,670.9 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية زيادة جيدة بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 957.3 مليون دينار بحريني مقارنة مع 875.0 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2019.

المطلوبات

لا يزال هيكل التمويل للمجموعة قوياً مع الاعتماد لأدنى الحدود على سوق ما بين البنوك. ظلت ودائع العملاء المصدر الرئيسي للتمويل، حيث شكلت 66.8 في المائة من إجمالي المطلوبات. واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملاء التجزئة لديها، حيث زادت التزاماتها للأفراد إلى 1,053.3 مليون دينار بحريني (2019: 901.4 مليون دينار بحريني)، بينما حافظ إجمالي ودائع العملاء على مستوياته عند 2,167.4 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2020 (2019: 2,169.5 مليون دينار بحريني). يظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والقروض لأجل جزءًا لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، حيث بلغت الأولى 399.2 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2019: 313.4 مليون دينار بحريني)، والثانية عند 188.5 مليون دينار بحريني عند نهاية العام (2019: 333.0 مليون دينار بحريني) نتيجة إعادة تسديد مبلغ 400 مليون دولار أمريكي قروض لأجل خلال الربع الأول من عام 2020.

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	2020	2019	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**256.5**	376.4	(119.9)	-31.9%
أذونات خزينة	**487.8**	484.4	3.4	0.7%
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**318.9**	278.3	40.6	14.6%
قروض وسلف للعملاء	**1,555.8**	1,670.9	(115.1)	-6.9%
أوراق مالية استثمارية	**957.3**	875.0	82.3	9.4%
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**65.5**	70.6	(5.1)	-7.2%
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	**83.1**	74.2	8.9	12.0%
ممتلكات ومعدات	**35.5**	35.2	0.3	0.9%
مجموع الموجودات	**3,760.4**	3,865.0	(104.6)	-2.7%
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**330.3**	363.1	(32.8)	-9.0%
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	**399.2**	313.4	85.8	27.4%
اقتراضات لأجل	**188.5**	333.0	(144.5)	-43.4%
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**2,167.4**	2,169.5	(2.1)	-0.1%
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**160.5**	139.0	21.5	15.5%
مجموع المطلوبات	**3,245.9**	3,318.0	(72.1)	-2.2%
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك	**511.8**	543.9	(32.1)	-5.9%
حقوق غير مسيطرة	**2.7**	3.1	(0.4)	-12.9%
مجموع حقوق الملكية	**514.5**	547.0	(32.5)	-5.9%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,760.4**	3,865.0	(104.6)	-2.7%

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل 3 لقياس ملاءة رأس المال منذ يناير 2015، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة لملاك البنك 511.8 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2020 (2019: 543.9 مليون دينار بحريني). ويعزى الانخفاض بنسبة 5.9 في المائة بشكل رئيسي إلى التقييم السلبي للأوراق المالية الاستثمارية بسبب تقلبات السوق وتأثير الإجراءات الميسرة المتخذة لمواجهة الوباء بهدف دعم المواطنين والشركات البحرينية بالإضافة إلى توزيعات الأرباح خلال العام. حافظ البنك على معدل ملاءة رأس المال عند 21.8 في المائة، مقارنة مع 21.7 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة تزيد بكثير عن الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة بالنسبة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وحرصت المجموعة على المحافظة على رأس مال قوي لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية من خلال تبني سياسة ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

إن الحفاظ على هذه النسبة الصحية هو نتيجة لثقافتنا المتواصلة في الأداء المتفوق، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، والخدمة الممتازة للعملاء، التي تمكننا من الحفاظ على الزخم الذي بنيناه على مدار السنوات وتعزيز القيمة للمساهمين.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري، وبالأخص نتيجة لتأجيل المدفوعات التنظيمية بسبب جائحة كوفيد – 19 المقدمة من المجموعة؛ • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية؛ • اختيار سيناريوهات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و • تأثير جائحة كوفيد – 19 المنعكسة على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة حيث أنها تتطلب تطبيق مستوى جوهري من الاجتهادات وتقديرات بها درجة عالية من عدم التيقن، مما قد يغير بشكل جوهري تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 في الفترات المستقبلية. نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وبالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد – 19 وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 41% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النموذج والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم: - سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد – 19؛ و - الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة بالأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد – 19 مقابل متطلبات سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة. • لقد قمنا بتقييم افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية، مع أخذ الاعتبارات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد – 19.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تتمة

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف تتمة

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,648.2 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 92.4 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 29.1 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 63.3 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3. راجع ملخص لأهم السياسات المحاسبية والتقديرات والآراء المحاسبية الهامة المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم درجات تصنيف المجموعة مع مراعاة تأثيرات جائحة كوفيد – 19؛ - عملية تقييم الضمانات؛ و - عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

(أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

(ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

(ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى أحمد الجودر.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 45
15 فبراير 2021
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**256.5**	376.4
أذونات خزانة	5	**487.8**	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**318.9**	278.3
قروض وسلف العملاء	7	**1,555.8**	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	8	**957.3**	875.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**65.5**	70.6
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	10	**83.1**	74.2
ممتلكات ومعدات	11	**35.5**	35.2
مجموع الموجودات		**3,760.4**	3,865.0
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**330.3**	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء		**399.2**	313.4
اقتراضات لأجل	12	**188.5**	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	13	**2,167.4**	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**160.5**	139.0
مجموع المطلوبات		**3,245.9**	3,318.0
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**136.2**	129.7
أسهم خزانة	15	**(5.2)**	(5.2)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**66.8**	61.6
إحتياطي عام	15	**61.6**	54.1
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**(11.4)**	11.2
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(12.8)**	(12.2)
أرباح مبقاة		**125.6**	144.6
توزيعات مقترحة	17	**45.4**	54.5
العائد إلى ملاك البنك		**511.8**	543.9
حقوق غير مسيطرة		**2.7**	3.1
مجموع حقوق الملكية		**514.5**	547.0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,760.4**	3,865.0

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	18أ	**137.7**	176.4
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18ب	**(56.9)**	(69.1)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**80.8**	107.3
دخل الرسوم والعمولات – صافي	19	**19.6**	26.6
استثمارات ودخل آخر	20	**18.3**	17.6
مجموع الدخل التشغيلي		**118.7**	151.5
تكاليف الموظفين		**(35.1)**	(38.1)
مصروفات أخرى		**(25.6)**	(25.1)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(60.7)**	(63.2)
مجموع المخصصات – صافي	21	**(5.6)**	(18.9)
صافي الدخل التشغيلي		**52.4**	69.4
حصة البنك من (خسارة) / ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**(0.1)**	6.8
الربح للسنة قبل الضرائب		**52.3**	76.2
الضرائب	22	**0.3**	(0.2)
الربح للسنة بعد الضرائب		**52.6**	76.0
العائد إلى:			
ملاك البنك		**52.0**	75.4
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		52.6	76.0
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.039**	0.056

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الربح للسنة		**52.6**	76.0
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
القيمة العادلة من خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)		**0.8**	7.6
البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي التحويل:			
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(0.6)**	(0.5)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	16	**(0.7)**	(1.1)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة	16	**(19.2)**	30.6
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(3.4)**	(2.7)
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(23.1)**	33.9
مجموع الدخل الشامل للسنة		**29.5**	109.9
العائد إلى:			
ملاك البنك		**28.9**	109.3
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		29.5	109.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

		العائد إلى ملاك البنك												
	إيضاحات	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 مليون دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2019		108.2	(2.5)	86.1	41.0	54.1	54.1	(25.1)	(11.7)	148.9	44.6	497.7	2.7	500.4
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	75.4	–	75.4	0.6	76.0
دخل شامل آخر		–	–	–	–	–	–	36.3	(0.5)	(1.9)	–	33.9	–	33.9
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	36.3	(0.5)	73.5	–	109.3	0.6	109.9
الدفع على أساس الأسهم	42	–	–	–	–	–	–	–	–	0.6	–	0.6	–	0.6
توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	23	–	–	–	–	–	–	–	–	(3.6)	–	(3.6)	–	(3.6)
تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	15	21.5	–	(86.1)	64.6	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أرباح أسهم مدفوعة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(12.8)	(43.0)	(55.8)	(0.2)	(56.0)
تبرعات خيرية	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(1.6)	(1.6)	–	(1.6)
التغير في أسهم الخزانة	15	–	(2.7)	–	–	–	–	–	–	–	–	(2.7)	–	(2.7)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	–	–	–	–	7.5	–	–	–	(7.5)	–	–	–	–
توزيعات مقترحة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(54.5)	54.5	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2019		129.7	(5.2)	–	105.6	61.6	54.1	11.2	(12.2)	144.6	54.5	543.9	3.1	547.0
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	52.0	–	52.0	0.6	52.6
خسارة شاملة أخرى		–	–	–	–	–	–	(22.6)	(0.6)	0.1	–	(23.1)	–	(23.1)
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	(22.6)	(0.6)	52.1	–	28.9	0.6	29.5
الدفع على أساس الأسهم	42	–	–	–	–	–	–	–	–	0.4	–	0.4	–	0.4
خسارة تعديل محسوم منها المنح الحكومية	2.5	–	–	–	–	–	–	–	–	(20.9)	–	(20.9)	–	(20.9)
أرباح أسهم مدفوعة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(38.5)	(38.5)	(0.1)	(38.6)
أرباح أسهم عينية	17	6.5	–	–	–	–	–	–	–	–	(6.5)	–	–	–
تبرعات خيرية	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(2.0)	(2.0)	–	(2.0)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	–	–	–	–	5.2	–	–	–	(5.2)	–	–	–	–
محول إلى الإحتياطي العام	15	–	–	–	–	–	7.5	–	–	–	(7.5)	–	–	–
التغير في الحقوق غير المسيطرة		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(0.9)	(0.9)
توزيعات مقترحة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(45.4)	45.4	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2020		**136.2**	**(5.2)**	**–**	**105.6**	**66.8**	**61.6**	**(11.4)**	**(12.8)**	**125.6**	**45.4**	**511.8**	**2.7**	**514.5**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**52.3**	76.2
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:			
استهلاك	11	**7.1**	6.1
مجموع المخصصات – صافي	21	**5.6**	18.9
حصة البنك من خسارة / (ربح) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**0.1**	(6.8)
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(3.5)**	(3.0)
مستحقات على اقتراضات لأجل		**12.9**	5.0
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**74.5**	96.4
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**37.5**	(13.4)
أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أكثر		**(3.4)**	(74.0)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**22.6**	(19.6)
قروض وسلف العملاء		**92.1**	83.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**(7.4)**	2.5
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(32.8)**	104.5
إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**85.8**	114.4
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء		**(2.1)**	(205.0)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**3.0**	29.5
ضريبة دخل مدفوعة		**(0.1)**	(0.6)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**269.7**	118.1
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(538.0)**	(407.9)
استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**437.6**	372.3
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**3.0**	(6.1)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**3.1**	3.9
شراء ممتلكات ومعدات		**(7.5)**	(13.8)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(101.8)**	(51.6)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى مدفوعة	17	**(40.5)**	(57.6)
سداد اقتراضات لأجل	12	**(144.5)**	–
إصدار اقتراضات لأجل	12	**–**	188.5
التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	23	**–**	(3.6)
التغير في أسهم الخزانة		**–**	(2.7)
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**0.4**	0.6
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التمويلية		**(184.6)**	125.2
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**(16.7)**	191.7
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي		**(2.4)**	(0.3)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**536.8**	345.4
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**517.7**	536.8
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**138.3**	176.4
فوائد مدفوعة		**65.7**	69.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 15 فبراير 2021.

2 أساس الإعداد

2.1 الإطار وإساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بما في ذلك التعميمات الصادرة خلال الفترة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية بشروط ميسرة استجابةً لجائحة كوفيد – 19. تتطلب هذه القواعد والأنظمة وبالأخص تعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/226/2020 المؤرخ في 21 يونيو 2020، تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، باستثناء ما يلي:

(أ) إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد – 19 دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛ و

(ب) إثبات المنح المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 التي تستوفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر. وسيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أية منح مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 20 - المتعلق بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.

يشار فيما يلي إلى الإطار المذكور أعلاه كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة باسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي"، والتي تم تطبيقها بأثر رجعي ولم ينتج عنها أي تغير في المعلومات المالية المسجلة لفترة المقارنة.

لغرض هذه القوائم المالية الموحدة، تم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع الإطار المذكور أعلاه.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كانت وفقاً للمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. ومع ذلك، وباستثناء التعديلات المذكورة أعلاه على السياسات المحاسبية وفي الإيضاح رقم 3.2، تظل جميع السياسات المحاسبية الأخرى كما هي وتم تطبيقها باستمرار في هذه القوائم المالية الموحدة. ولم ينتج عن التغيرات في السياسات المحاسبية أي تغيير في المعلومات المالية المسجلة لسنة المقارنة.

2.2 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.3 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات البنك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.4 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية		بلد التأسيس	النشاط
	2020	2019		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية		شركة تابعة محتفظ بها من قبل	بلد التأسيس	النشاط
	2020	2019			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	**%70**	%55	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.	**%60**	%60	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	دولة الكويت	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية
إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات	**%70**	%70	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات إدارية من قبل أطراف أخرى

خلال السنة، وقع البنك وشركة الاثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة") مذكرة تفاهم لتسهيل العملية الرسمية للاستحواذ المحتمل من قبل البنك لبعض الموجودات المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاثمار القابضة. وينبغي التأكيد على أن فحوى مذكرة التفاهم غير ملزمة قانوناً ولن تنفذ شروطها العامة إلا بعد الحصول على جميع الموافقات الداخلية والخارجية المطلوبة، بما في ذلك الموافقات الرقابية. وبعد 31 ديسمبر 2020، قام البنك بتعيين المستشار المالي الرئيسي للبدء في عملية العناية الواجبة، التي هي قيد التنفيذ.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛ القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

2 أساس الإعداد تتمة

2.4 أساس التوحيد تتمة

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 عملية احتساب الموجودات المالية المعدلة والمنح الحكومية

خلال السنة، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح 2.1) باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، وكما تم إصدار توجيهات مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 24.5 مليون دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة 789.8 مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتأثرين.

وعلاوة على ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات منح مالية بقيمة 3.6 مليون دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم المرافق) المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 مباشرةً في حقوق الملكية.

يتضمن صافي الدين البالغ 20.9 مليون دينار بحريني المحتسب على القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للمجموعة على خسائر التعديل لمرة واحدة بقيمة 3.5 مليون دينار بحريني والمساعدة المالية من الحكومة البالغة 0.4 مليون دينار بحريني، نتيجة لتطبيق طريقة أسهم حقوق الملكية لاستثمارات المجموعة في شركة زميلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

في شهر يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

هذه التعديلات هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 – المتعلق بالعقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد

في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً. تطبق التعديلات "نهج التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرةً بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرةً بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرةً بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد.

بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود

يحظر التعديل على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر.

هذه التعديلات هي إلزامية للفترات إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – المتعلق بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى الصيغة السابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (إطار العمل الصادر في سنة 1989) مع الإشارة إلى الصيغة الحالية الصادر في شهر مارس 2018 (الإطار المفاهيمي) دون تغيير متطلباته بشكل جوهري.

تضيف التعديلات استثناءً لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 لتجنب إصدار المكاسب أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت أن تطبق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا هناك الالتزام الحالي في تاريخ الاقتناء. وفي الوقت نفسه، تضيف التعديلات فقرة جديدة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات في تاريخ الإقتناء.

بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 - المتعلق بإصلاح سعر الفائدة المرجعي (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة 2)

بتاريخ 27 أغسطس 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي إصلاح سعر الفائدة المرجعي - المرحلة 2، التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. ومع نشر تعديلات المرحلة 2، أكمل مجلس معايير المحاسبة الدولي عمله استجابة لإصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك. تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة التي تتناول تأثيرات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية عندما يتم استبدال سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك بسعر فائدة بديل شبة خالٍ من المخاطر.

ولا يزال تأثير استبدال أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك بأسعار بديلة خالية من المخاطر على منتجات وخدمات المجموعة يشكل مجالاً رئيسياً للتركيز. تتعرض المجموعة للعقود التي تشير إلى أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك، مثل ليبور، التي تمتد إلى ما بعد السنة المالية 2021، عندما يكون من المرجح أن تتوقف أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك تلك عن النشر أو أي جدول زمني لاحق تحدده الهيئات ذات الصلة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير انتقال المجموعة إلى نظم الأسعار الجديدة بعد سنة 2021 بالأخذ في الاعتبار التغييرات في منتجاتها وخدماتها وأنظمتها وإعداد تقاريرها، وستواصل المشاركة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم الانتقال المنظم والتخفيف من المخاطر الناتجة عن عملية الانتقال.

التحسينات السنوية على دورة 2018 - 2020

تتضمن هذه التحسينات على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 المتعلق بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى – شركة تابعة باعتبارها جهة تتبني لأول مرة؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية – رسوم فحص "بنسبة 10%" لإستبعاد المطلوبات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة – فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة؛ و
- أمثلة توضيحية مصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 – المتعلق بعقود الإيجار - حوافز الإيجار.

هذه التحسينات هي إلزامية لفترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ التطبيق المبدئي.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء التغيرات في الإطار تطبيق على النحو المبين في الإيضاح رقم 2.1 ولتطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020:

إصلاح سعر الفائدة المرجعي - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة1)

يتضمن إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك على عدداً من الإعفاءات، والتي يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة المرجعي. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط. ونتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، فقد تكون هناك أوجه عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعايير لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر فائدة بديل شبة خالي من المخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى أوجه عدم التيقن بشأن وجود علاقة اقتصادية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة تحوط ذو فاعلية في المستقبل. ولم تقم المجموعة بعد بتحويل أغلبية أدوات التحوط من لبيور إلى الأسعار المرجعية البديلة في تاريخ إعداد التقارير المالية.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3: المتعلق بتعريف الأعمال التجارية

توضح التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال التي يتعين اعتبارها أعمال تجارية، يجب أن تتضمن على مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات وعملية موضوعية تساهم معاً بشكل جوهري في القدرة على تحقيق المخرجات. علاوة على ذلك، أوضحت أن الأعمال التجارية يمكن أن توجد دون أن تتضمن على جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتحقيق المخرجات.

التعديلات التي أدخلت معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8: المتعلق بتعريف الجوهري

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للجوهري التي تنص على أن "المعلومات هي معلومات جوهرية إذا تم حذفها أو تحريفها أو إخفاؤها، فمن المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، التي توفر معلومات مالية حول المنشأة المبلغة المعنية". توضح التعديلات أن الأهمية الجوهرية ستعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء كانت على حدة أو بالاقتران مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية. يعتبر الخطأ في وصف المعلومات هو أمر جوهري إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: المتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد – 19

بتاريخ 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بمحاسبة تعديل عقود الإيجار لامتيازات الإيجار الناتجة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد 19-. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تقييم ما إذا كان امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 من المؤجر هو تعديل لعقد الإيجار. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتجة عن امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها التغيير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، إذا لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار.

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الواردة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترات المحاسبية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020 أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

(2) التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية تتمة

(2) التصنيف تتمة

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك ، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

(3) الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الإئتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدّين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدّين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

(1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

(2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

(3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

(4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة 1: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على المزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (ديّن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح 33.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها بإستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على مزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 33.3 (هـ) والإيضاح رقم 34.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة ومشروعها المشترك بإستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للمرافق ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس المضون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص ضريبي على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة غير العائدة إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أوراق رأسمالية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة 1

تم إثبات الأوراق الرأسمالية الدائمة المدرجة ضمن رأس المال فئة 1 للمجموعة ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي ويتم احتساب التوزيع المقابل لتلك الأوراق المالية كخصم من الأرباح المبقاة.

(ذ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصي بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ض) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(أأ) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنةً العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات المالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ولإدارة مخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

تم تصميم نموذج محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم يعد من المطلوب إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتناسب ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان علية في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(1) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن ينشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(أب) محاسبة التحوط تتمة

(2) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أج) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أد) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أه) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، بإستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عند تأخير السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد.

لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة مقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على السلع والخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالالتزام بالأداء على الرسوم المكتسبة مقابل تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادة ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي إلى حد كبير نفسها، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بإستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (بإستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أح) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، بإستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة . قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أز) منح حكومية

يتم إثبات المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنحة سيتم استلامها وسيتم الامتثال لجميع الشروط المرفقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند من بنود المصروفات، يتم إثباتها كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم فيها احتساب التكاليف ذات الصلة، والتي تهدف إلى التعويض عنها. عندما تتعلق المنحة بموجود، يتم إثباته كدخل بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود ذي الصلة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إلى الإيضاحين رقم 2.1 و2.5

عندما تستلم المجموعة منح للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الموجود والمنحة بالمبالغ الإسمية وتدرج في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود، بناءً على نمط استهلاك منافع الموجود الأساسي بموجب أقساط سنوية متساوية.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

(1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها بإستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة إستخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل آراء لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

(3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

(4) اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم 33.

(5) تأثير كوفيد – 19

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. وقد أدى كوفيد – 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المجموعة تستند بالأساس على اقتصاديات تعتمد بشكل أكبر نسبياً على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. وخلال السنة، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى آثار سلبية متوسطة إلى طويلة الأجل على هذه الاقتصاديات.

وقد تدخلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة تتمة

(5) تأثير كوفيد – 19 تتمة

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وقد تأثرت المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو القابلة للرصد. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

لقد أثرت جائحة كوفيد – 19 بشكل جوهري على تحديد المجموعة لمخصص الخسائر الائتمانية وتطلب تطبيق أحكام مشددة. وقد أدت إجراءات احتواء جائحة كوفيد – 19 إلى تقليص النشاط الاقتصادي بشكل حاد في العديد من البلدان، مما أدى إلى انخفاض لم يسبق له مثيل في الناتج المحلي الإجمالي وحدوث زيادة ملحوظة في البطالة ابتداء من ربيع سنة 2020. فقد دعمت السياسة المالية والنقدية الجوهرية، وكذلك برامج التأجيل التي يتولاها البنك، بشكل عام، الانخفاض في حالات التعثر في السداد خلال السنة. ومع ذلك، إلا أن عودة انتشار الفيروس وإعادة فرض إجراءات الاحتواء بدرجات متفاوتة في بعض المناطق، بالإضافة إلى تخفيف بعض عناصر الدعم المالي، قد أثار مزيدا من أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتوقيت ومدى التعافي. نظراً لوجود حالات عدم التيقن بشأن كيفية تطور إجراءات الاحتواء والدعم، وأن المدخلات المستخدمة تخضع بطبيعتها للتغير، مما قد يغير بشكل جوهري تقدير المجموعة لمخصص المرحلة 1 والمرحلة 2 للخسائر الائتمانية في الفترات المستقبلية.

كما أخذت المجموعة في الاعتبار مختلف التعميمات والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد تضمنت هذه على تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراء تعديلات على احتمالات السيناريو التي كانت تستخدم مسبقاً في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

خلال السنة، واستناداً إلى التوجيهات التنظيمية باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير الجائحة، قامت المجموعة بتأجيل مدفوعات تمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية على عملائها المتضررين من خلال تأجيل الفائدة لفترة ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، قدمت المجموعة تأجيل أقساط إضافية مع احتساب الفائدة، وفقاً للتوجيهات التنظيمية. وتعتبر هذه الإعفاءات في المدفوعات بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مسائل التدفقات النقدية للمقترضين. قد يشير الإعفاء المقدم للعملاء إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، تعتقد المجموعة أن تمديد إعفاءات الدفع تلك لا تؤدي تلقائياً إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم توفير هذه الإعفاءات لمساعدة جميع العملاء المؤهلين.

ولمعالجة أوجه عدم التيقن في الإطار الزمني الحالي والتي تم تسجيلها في النتائج الموضوعة، طبقت الإدارة أحكاماً مستندتاً لخبرتها الائتمانية في تحديد الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية منذ منحها والمخصص المرجح للخسائر الائتمانية. في ظل وجود أوجه عدم التيقن الجوهري، لقد زاد تأثير الأحكام المستندة على الخبرة الائتمانية المخصصات مقارنة بالسنة السابقة. كما طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية لتأثيرات سيناريوهات الاقتصاد الكلي التي لم يسبق لها مثيل الناتجة عن جائحة كوفيد – 19، والتأثيرات المؤقتة لبرامج دعم المدفوعات التي يتولى زمامها كلاً من البنك والحكومة والتي قد لا تخفف تماماً من الخسائر المستقبلية، والتأثيرات على القطاعات الضعيفة وبالأخص المتأثرة بجائحة كوفيد – 19.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة	**20.3**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**184.7**	266.2
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**51.5**	89.0
	256.5	376.4

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين مدرجة بالتكلفة المطفأة، وعن جمهورية الهند مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها 487.8 مليون دينار بحريني وصفر دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 482.3 مليون دينار بحريني و2.1 مليون دينار بحريني) على التوالي. كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 41.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 76.7مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**187.9**	183.1
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**131.2**	95.5
محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(0.2)**	(0.3)
	318.9	278.3

7 قروض وسلف العملاء

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**1,034.3**	1,229.0
قروض استهلاكية	**613.9**	545.2
	1,648.2	1,774.2
محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(92.4)**	(103.3)
	1,555.8	1,670.9

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة بعد الأخذ في الاعتبار تأجيل الدفوعات التنظيمية:

2020	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**9.4**	**–**	**0.4**	**9.8**
قروض استهلاكية	**14.3**	**4.6**	**12.8**	**31.7**
	23.7	**4.6**	**13.2**	**41.5**

2019	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	144.5	7.8	7.6	159.9
قروض استهلاكية	20.0	4.8	10.5	35.3
	164.5	12.6	18.1	195.2

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,373.8**	1,384.9
أوروبا	**32.4**	123.1
آسيا	**97.3**	113.5
أخرى	**52.3**	49.4
	1,555.8	1,670.9

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القطاع الاقتصادي:		
تجاري وصناعي	**477.5**	533.2
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**140.9**	239.1
إنشائي وعقاري	**266.7**	262.9
حكومي وقطاع عام	**14.9**	7.8
الأفراد	**530.5**	501.9
أخرى	**125.3**	126.0
	1,555.8	1,670.9

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

(1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	**3.2**	**19.0**	**69.0**	**91.2**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.8**	**(0.8)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(1.2)**	**1.2**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**–**	**(1.1)**	**1.1**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**0.6**	**1.4**	**5.8**	**7.8**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(17.5)**	**(17.5)**
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	**(0.5)**	**1.6**	**(2.2)**	**(1.1)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**2.9**	**21.3**	**56.2**	**80.4**
2019				
الرصيد في 1 يناير	6.3	20.8	81.7	108.8
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.2	(0.8)	(0.4)	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.3)	1.7	(1.4)	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	–	(8.8)	8.8	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.4)	(1.1)	17.3	15.8
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(33.6)	(33.6)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(3.6)	7.2	(3.4)	0.2
الرصيد في 31 ديسمبر	3.2	19.0	69.0	91.2

(2) قروض استهلاكية

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	**1.7**	**2.6**	**7.8**	**12.1**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.6**	**(0.6)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**–**	**(0.2)**	**0.2**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**1.1**	**(0.3)**	**1.1**	**1.9**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(2.0)**	**(2.0)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**3.4**	**1.5**	**7.1**	**12.0**
2019				
الرصيد في 1 يناير	5.1	4.7	5.5	15.3
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.7	(0.7)	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(0.1)	0.1	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	–	(0.5)	0.5	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	–	(0.8)	1.4	0.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(3.7)	(3.7)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(4.0)	(0.2)	4.1	(0.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.7	2.6	7.8	12.1

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 71.8 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: 54.8 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 89.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 93.4 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

في 31 ديسمبر 2020، بلغت الفوائد المعلقة أو القروض الفائت موعد استحقاقها التي تم اضمحلالها بالكامل 24.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 19.5 مليون دينار بحريني).

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2020	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	–	375.1	14.4	389.5
سندات أخرى	–	350.9	–	350.9
أسهم حقوق الملكية	–	43.3	–	43.3
	–	769.3	14.4	783.7
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	–	–	146.6	146.6
أسهم حقوق الملكية	–	27.0	–	27.0
صناديق مدارة	0.7	–	–	0.7
	0.7	27.0	146.6	174.3
	0.7	796.3	161.0	958.0
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	(0.7)	–	(0.7)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.7	795.6	161.0	957.3

31 ديسمبر 2019	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	–	334.2	19.5	353.7
سندات أخرى	–	326.8	–	326.8
أسهم حقوق الملكية	–	42.1	–	42.1
	–	703.1	19.5	722.6
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	–	–	126.0	126.0
أسهم حقوق الملكية	–	26.2	–	26.2
صناديق مدارة	0.7	–	–	0.7
	0.7	26.2	126.0	152.9
	0.7	729.3	145.5	875.5
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	(0.5)	–	(0.5)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.7	728.8	145.5	875.0

* كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي 534.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 409.1 مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 94.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 90.4 مليون دينار بحريني) وأسهم حقوق ملكية إسلامية بقيمة 1.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 0.6 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفأة):

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع* مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	0.2	0.3	–	0.5
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	–	0.2	–	0.2
الرصيد في 31 ديسمبر	0.2	0.5	–	0.7
2019				
الرصيد في 1 يناير	0.1	0.3	–	0.4
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.1	–	–	0.1
الرصيد في 31 ديسمبر	0.2	0.3	–	0.5

لم يتم إثبات مخصص الخسارة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* تتضمن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة على السندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة والبالغة 0.005 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 0.005 مليون دينار بحريني).

9 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2019: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22% (2019: 22%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40% (2019: 40%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 24.27% (2019: 24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 50% (2019: 50%) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات.

لدى المجموعة 49.96% (2019: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2019: 24.99%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45% (2019: 45%) حصة ملكية في آل أس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب، وهي شراكة مشروع مشترك مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
في 1 يناير	**70.6**	62.9
مساهمة إضافية واقتناءات خلال السنة	**0.1**	7.1
حصة البنك من (الخسارة) / الربح للسنة	**(0.1)**	6.8
أرباح أسهم مستلمة	**(3.1)**	(3.9)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح 16)	**(0.7)**	(1.1)
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**1.8**	(0.2)
تغيرات أخرى في أسهم حقوق الملكية / توزيع رأس المال	**(3.1)**	(1.0)
في 31 ديسمبر	**65.5**	70.6

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**76.0**	75.0
مجموع المطلوبات	**48.7**	36.0
المعلومات ذات الصلة بقائمة الدخل		
إيراد	**3.7**	2.9
صافي (الخسارة) / الربح للسنة	**(1.3)**	0.6
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(2.5)**	2.3

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهرية. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	**24.6**	27.6
إجمالي ربح مبيعات السيارات	**4.3**	6.8
دخل تشغيلي آخر	**7.5**	13.5
مجموع الدخل التشغيلي	**36.4**	47.9
مصروفات تشغيلية	**(19.1)**	(22.1)
مصروفات أخرى	**(13.2)**	(5.2)
الربح المعدل للسنة	**4.1**	20.6
حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة	**0.9**	4.7

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**9.2**	6.7
قروض وسلف العملاء	**286.6**	330.6
المخزون	**22.5**	27.1
موجودات أخرى	**50.5**	57.1
مجموع الموجودات	**368.8**	421.5
المطلوبات		
سحوبات على المكشوف من البنك	**–**	0.1
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**25.2**	26.0
قروض لأجل تابعة للبنك	**209.6**	220.0
سندات صادرة	**–**	20.0
مجموع المطلوبات	**234.8**	266.1
إحتياطي التبرعات الخيرية	**(0.5)**	(0.7)
حقوق الملكية المعدلة	**133.5**	154.7
نسبة حصة ملكية المجموعة	**%23.03**	%23.03
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**30.7**	35.6

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في 30 سبتمبر 2020 والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في 31 ديسمبر 2020 (2019: نفسه).

تبلغ القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 24.0 مليون دينار بحريني (2019: 38.1 مليون دينار بحريني).

10 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ذمم مدينة	**29.7**	27.2
فوائد مستحقة القبض	**19.1**	19.7
ضمان قيد البيع	**12.6**	12.2
مصروفات مدفوعة مقدماً	**2.3**	2.1
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح 22)	**1.6**	1.3
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	**2.7**	1.3
موجودات أخرى	**15.1**	10.4
	83.1	74.2

يتضمن ذلك على رصيد مستحق القبض تم أخذ مخصص له بالكامل بقيمة 6.2 مليون دينار بحريني (2019: لا شيء) يتعلق بمبلغ مدفوع من قبل المجموعة على الضمان المالي الذي تم الاستناد إليه.

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	**8.8**	**28.7**	**54.4**	**11.1**	**0.2**	**103.2**
محسوماً منها: الأستهلاك المتراكم	**–**	**(18.2)**	**(44.9)**	**(4.6)**	**–**	**(67.7)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020	**8.8**	**10.5**	**9.5**	**6.5**	**0.2**	**35.5**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	9.0	27.7	49.3	8.4	1.4	95.8
محسوماً منها: الأستهلاك المتراكم	–	(16.8)	(41.5)	(2.3)	–	(60.6)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019	9.0	10.9	7.8	6.1	1.4	35.2

بلغت مصروفات الإستهلاك للسنة 7.1 مليون دينار بحريني (2019: 6.1 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

		القيمة المدرجة	
		2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
سعر الفائدة	سنة الاستحقاق		
%3.50	2020	**–**	144.5
%5.50	2024	**188.5**	188.5
		188.5	333.0

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ودائع لأجل	**719.7**	965.1
حسابات توفير	**568.9**	655.1
حسابات جارية	**784.5**	491.0
حسابات ودائع أخرى	**94.3**	58.3
	2,167.4	2,169.5

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مصروفات مستحقة	**38.4**	49.2
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	**57.9**	27.0
فوائد مستحقة الدفع	**15.2**	24.0
ذمم دائنة	**31.7**	20.6
التزامات عقد الإيجار	**6.5**	6.1
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (إيضاح 29)	**4.1**	3.3
مطلوبات أخرى	**6.7**	8.8
	160.5	139.0

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المصرح به:		
1,500,000,000 سهم بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**150.0**	150.0
الصادر والمدفوع بالكامل:		
1,361,736,332سهم (2019: 1,296,891,745 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**136.2**	129.7

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم 2020	عدد الأسهم 2019
الأسهم في 1 يناير	**1,296,891,745**	1,081,647,952
مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية	**64,844,587**	–
مضافاً إليه: تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	**–**	215,243,793
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,361,736,332**	1,296,891,745

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019 على تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل للبنك المدرجة ضمن رأس المال فئة 1 والبالغ قيمتها 86.1 مليون دينار بحريني إلى أسهم عادية بسعر تحويل قدره 400 فلس للسهم اعتباراً من 2 مايو 2019. ونتيجة لذلك، زاد عدد الأسهم الصادرة بمقدار 215,243,793 سهم، وزاد رأس المال المدفوع بنحو 21.5 مليون دينار بحريني وزادت علاوة إصدار الأسهم بنحو 64.6 مليون دينار بحريني.

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 12,073,869 (2019: 12,380,542) سهم من أسهمه الخاصة.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المقابل المدفوع	**(5.2)**	(5.2)

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

وفقًا للتوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2020، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. قبل هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبلغ إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد (2019: نفسه).قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره 0.221 مليون دينار بحريني (2019: 0.025 مليون دينار بحريني) لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية.

(6) أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1

خلال سنة 2016، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 86.098 ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل 3. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل 8.25% سنوياً. تم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي. تم خلال سنة 2019، تحويل هذه الأوراق الرأسمالية إلى أسهم عادية [راجع الإيضاح 15(1)].

(7) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 5.2 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2019: 7.5مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(8) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 7.5 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي العام (2019: لاشيء دينار بحريني). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**11.7**	(25.7)
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	**(0.2)**	1.9
محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(3.6)**	(2.8)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	**0.2**	0.1
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	**(18.3)**	38.2
في 31 ديسمبر	**(10.2)**	11.7
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**(0.5)**	0.6
تغير في القيم العادلة غير المحققة	**–**	–
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (إيضاح 9)	**(0.7)**	(1.1)
في 31 ديسمبر	**(1.2)**	(0.5)
	(11.4)	11.2

17 توزيعات مقترحة

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**27.0**	38.5
أرباح أسهم عينية	**13.6**	6.5
محول إلى الإحتياطي العام [إيضاح 15 (8)]	**2.6**	7.5
تبرعات خيرية	**2.2**	2.0
	45.4	54.5

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم (2019: أرباح أسهم نقدية نهائية ومرحلية بواقع 0.030 دينار بحريني و0.010 دينار بحريني للسهم على التوالي بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2019 و30 يونيو 2019 على التوالي، وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم). وعلاوة على ذلك، إقترح مجلس الإدارة تحويل 5% (2019: 10%) من الربح السنوي للمجموعة إلى الإحتياطي العام بأجمالي 2.6 مليون دينار بحريني (2019: 7.5 مليون دينار بحريني).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019 بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم (2019: بواقع 0.040 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2018 و0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019 بعد حسم أسهم الخزانة).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين. كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
(أ) دخل الفوائد ودخل مشابه		
قروض وسلف العملاء	**84.4**	104.4
أوراق مالية استثمارية	**32.0**	39.8
أذونات خزانة	**13.1**	16.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**8.2**	16.1
	137.7	176.4
(ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		
ودائع العملاء	**(30.6)**	(44.4)
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(26.3)**	(24.7)
	(56.9)	(69.1)
	80.8	107.3

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل الرسوم والعمولات	**35.8**	49.3
مصروفات الرسوم والعمولات	**(16.2)**	(22.7)
	19.6	26.6

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره 0.03 مليون دينار بحريني (2019: 0.02 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الإئتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل أرباح أسهم	**2.6**	3.9
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**5.3**	5.9
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	**3.5**	3.0
دخل من الأنشطة التجارية غير المالية*	**5.3**	4.5
دخل آخر	**1.6**	0.3
	18.3	17.6

* يمثل هذا دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر الخارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 مجموع المخصصات – صافي

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء (إيضاح 7)	**9.7**	16.4
مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة	**(1.7)**	(0.5)
أوراق مالية استثمارية (إيضاح 8)	**0.2**	0.1
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**(2.6)**	2.3
ضمان قيد البيع	**–**	0.6
	5.6	18.9

22 الضرائب

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح 10)	**1.6**	1.3
القائمة الموحدة للارباح أو الخسائر		
(مصروف) ضريبي مؤجل / إنتفت الحاجة إليه على العمليات الأجنبية	**0.3**	(0.2)

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسنة 1961. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويكون قادراً على استرجاع فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل لتلك الموجودات الضريبية التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة للوحدات إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68% للسنة الحالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 43.68%).

تتعرض المجموعة لالتزامات ضريبية محتملة بمبلغ وقدره 1.8 مليون دينار بحريني (2019: 1.9 مليون دينار بحريني). استناداً إلى رأي الإدارة، فإنه من غير المحتمل أن ينتج أي التزام من هذه القضايا الجارية مع السلطات الضريبية المحلية في كل بلد من بلدان تأسيس شركات المجموعة، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2020	2019
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**52.0**	75.4
محسوم منه: التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	**–**	(3.6)
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**52.0**	71.8
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,349,951,967**	1,275,713,045
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.039**	0.056
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,349,951,967**	1,275,713,045
النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.039**	0.056

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تقدم الأساسي خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشتمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

24 القطاعات التشغيلية تتمة

معلومات القطاعات تتمة

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد	**33.1**	**31.6**	**25.6**	**47.4**	**137.7**
مصروفات الفوائد	**(5.0)**	**(11.3)**	**(15.6)**	**(25.0)**	**(56.9)**
سعر تحويل الأموال الداخلية	**(1.1)**	**(0.8)**	**2.4**	**(0.5)**	**–**
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**27.0**	**19.5**	**12.4**	**21.9**	**80.8**
دخل تشغيلي آخر	**12.4**	**4.5**	**4.6**	**16.4**	**37.9**
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**39.4**	**24.0**	**17.0**	**38.3**	**118.7**
مجموع المخصصات – صافي	**(0.4)**	**(5.2)**	**0.3**	**(0.3)**	**(5.6)**
نتيجة القطاع	**12.3**	**3.9**	**5.0**	**31.5**	**52.7**
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**0.5**	**–**	**–**	**(0.6)**	**(0.1)**
الربح للسنة					**52.6**
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					**(0.6)**
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					**52.0**
موجودات القطاع	**683.8**	**621.7**	**785.3**	**1,555.0**	**3,645.8**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**35.7**	**–**	**–**	**29.8**	**65.5**
موجودات مشتركة					**49.1**
مجموع الموجودات					**3,760.4**
مطلوبات القطاع	**1,053.3**	**699.5**	**677.9**	**708.9**	**3,139.6**
مطلوبات مشتركة					**106.3**
مجموع المطلوبات					**3,245.9**

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد	33.7	40.3	40.8	61.6	176.4
مصروفات الفوائد	(5.1)	(16.4)	(15.8)	(31.8)	(69.1)
سعر تحويل الأموال الداخلية	5.5	4.1	(4.8)	(4.8)	–
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	34.1	28.0	20.2	25.0	107.3
دخل تشغيلي آخر	19.4	3.7	5.7	15.4	44.2
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	53.5	31.7	25.9	40.4	151.5
مجموع المخصصات - صافي	0.8	0.6	(19.6)	(0.7)	(18.9)
نتيجة القطاع	25.6	17.7	(9.0)	34.9	69.2
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	5.7	–	–	1.1	6.8
الربح للسنة					76.0
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.6)
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					75.4
موجودات القطاع	629.6	620.7	1,015.4	1,476.3	3,742.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	40.6	–	–	30.0	70.6
موجودات مشتركة					52.4
مجموع الموجودات					3,865.0
مطلوبات القطاع	901.4	838.8	826.6	661.7	3,228.5
مطلوبات مشتركة					89.5
مجموع المطلوبات					3,318.0

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات.

	المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**72.5**	**8.3**	**80.8**
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**0.5**	**(0.6)**	**(0.1)**
دخل تشغيلي آخر	**34.4**	**3.5**	**37.9**
	107.4	**11.2**	**118.6**
موجودات غير متداولة *	**87.2**	**26.4**	**113.6**

	المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2019			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	92.9	14.4	107.3
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	5.7	1.1	6.8
دخل تشغيلي آخر	40.0	4.2	44.2
	138.6	19.7	158.3
موجودات غير متداولة *	91.3	26.7	118.0

* تمثل الموجودات غير المتداولة الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة والضمان قيد البيع والممتلكات والمعدات.

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح 4)	**20.3**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح 4)	**184.7**	266.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل	**312.7**	249.4
	517.7	536.8

26 معاملات الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة هي منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء	**–**	**26.9**	**1.9**	**28.8**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**65.5**	**–**	**65.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**185.4**	**0.8**	**8.5**	**194.7**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء	**–**	21.9	3.0	24.9
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	70.6	–	70.6
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	210.4	5.1	9.1	224.6

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
دخل الفوائد	**–**	**1.0**	**–**	**1.0**
مصروفات الفوائد	**5.2**	**–**	**0.1**	**5.3**
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**(0.1)**	**–**	**(0.1)**
31 ديسمبر 2019				
دخل الفوائد	–	1.5	–	1.5
مصروفات الفوائد	4.6	0.1	0.2	4.9
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	6.8	–	6.8

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	**10.3**	10.9
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	**0.7**	1.2
	11.0	12.1

حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح 42.

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار اليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2020	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**205.0**	**–**	**–**	**–**	**205.0**	**–**	**–**	**–**	**51.5**	**256.5**
أذونات خزانة	**74.6**	**164.5**	**135.7**	**113.0**	**487.8**	**–**	**–**	**–**	**–**	**487.8**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**306.7**	**5.7**	**6.0**	**0.5**	**318.9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**318.9**
قروض وسلف العملاء	**208.7**	**106.2**	**124.6**	**102.2**	**541.7**	**610.6**	**323.3**	**30.3**	**49.9**	**1,555.8**
أوراق مالية استثمارية	**31.7**	**23.7**	**37.6**	**15.8**	**108.8**	**304.2**	**333.1**	**94.7**	**116.5**	**957.3**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**65.5**	**65.5**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**70.5**	**–**	**–**	**–**	**70.5**	**12.6**	**–**	**–**	**–**	**83.1**
ممتلكات ومعدات	**–**	**–**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**29.1**	**0.9**	**3.7**	**1.5**	**35.5**
مجموع الموجودات	**897.2**	**300.1**	**304.0**	**231.7**	**1,733.0**	**956.5**	**657.3**	**128.7**	**284.9**	**3,760.4**
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**225.4**	**89.9**	**9.0**	**1.9**	**326.2**	**4.1**	**–**	**–**	**–**	**330.3**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**20.9**	**–**	**78.7**	**95.4**	**195.0**	**204.2**	**–**	**–**	**–**	**399.2**
اقتراضات لأجل	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**188.5**	**–**	**–**	**–**	**188.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**291.8**	**54.1**	**44.0**	**22.4**	**412.3**	**0.5**	**–**	**–**	**1,754.6**	**2,167.4**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**154.3**	**–**	**0.1**	**0.2**	**154.6**	**2.6**	**0.6**	**2.7**	**–**	**160.5**
مجموع المطلوبات	**692.4**	**144.0**	**131.8**	**119.9**	**1,088.1**	**399.9**	**0.6**	**2.7**	**1,754.6**	**3,245.9**
صافي	**204.8**	**156.1**	**172.2**	**111.8**	**644.9**	**556.6**	**656.7**	**126.0**	**(1,469.7)**	**514.5**
متراكم	**204.8**	**360.9**	**533.1**	**644.9**		**1,201.5**	**1,858.2**	**1,984.2**	**514.5**	

31 ديسمبر 2019	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	287.4	–	–	–	287.4	–	–	–	89.0	376.4
أذونات خزانة	69.2	190.3	127.2	97.7	484.4	–	–	–	–	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	248.6	–	–	29.7	278.3	–	–	–	–	278.3
قروض وسلف العملاء	213.7	113.8	164.8	132.2	624.5	750.7	203.6	48.4	43.7	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	38.3	32.4	39.4	29.0	139.1	295.9	305.8	20.3	113.9	875.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	70.6	70.6
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	62.0	–	–	–	62.0	12.2	–	–	–	74.2
ممتلكات ومعدات	0.1	0.1	0.1	0.3	0.6	27.7	2.1	3.2	1.6	35.2
مجموع الموجودات	919.3	336.6	331.5	288.9	1,876.3	1,086.5	511.5	71.9	318.8	3,865.0
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	228.7	48.9	64.5	19.2	361.3	1.8	–	–	–	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	3.0	10.2	–	129.2	142.4	171.0	–	–	–	313.4
اقتراضات لأجل	–	144.5	–	–	144.5	188.5	–	–	–	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	255.2	41.5	86.2	49.5	432.4	0.2	–	–	1,736.9	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	133.2	0.1	0.1	0.3	133.7	1.3	1.9	2.1	–	139.0
مجموع المطلوبات	620.1	245.2	150.8	198.2	1,214.3	362.8	1.9	2.1	1,736.9	3,318.0
صافي	299.2	91.4	180.7	90.7	662.0	723.7	509.6	69.8	(1,418.1)	547.0
متراكم	299.2	390.6	571.3	662.0		1,385.7	1,895.3	1,965.1	547.0	

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هو عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2020	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**2.6**	**0.7**	**256.8**
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	**0.1**	**57.2**	**525.7**
	2.7	**57.9**	**782.5**

31 ديسمبر 2019	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.7	0.6	174.4
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	0.6	26.4	595.4
	1.3	27.0	769.8

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين 36 و37 على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والصناديق المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما أدى إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر سعر الفائدة					
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية					
31 ديسمبر 2020					
القيمة الاسمية	**–**	**5.7**	**16.8**	**198.1**	**305.1**
متوسط سعر الفائدة الثابت	**%0**	**%5**	**%4**	**%5**	**%6**
31 ديسمبر 2019					
القيمة الاسمية	3.4	14.3	12.8	253.4	311.5
متوسط سعر الفائدة الثابت	%6	%6	%5	%5	%6

البند الوارد في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى".

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2020			2019	
	القيمة المدرجة	القيمة المدرجة	تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة*	القيمة المدرجة	تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة*
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	**573.9**	638.3	**51.4**	22.1	

* يمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بإثبات صافي مكسب بمبلغ وقدره 33.4 مليون دينار بحريني (2019: صافي مكسب قدره 32.3 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 33.7 مليون دينار بحريني (2019: خسارة بمبلغ وقدره 32.6 مليون دينار بحريني).

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2020 و2019، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

البند الوارد في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى".

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات الاقبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية بتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون مقدار المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته رهناً بشروط معنية محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان سكيون لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

31 ديسمبر 2020	عند الطلب مليون دينار بحريني	أقل من 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	**2.5**	**20.1**	**13.0**	**35.6**
خطابات ضمان	**177.3**	**–**	**–**	**177.3**
				212.9
ارتباطات				
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**181.5**	**–**	**–**	**181.5**
				394.4

31 ديسمبر 2019	عند الطلب مليون دينار بحريني	أقل من 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	2.2	10.7	13.2	26.1
خطابات ضمان	222.3	–	–	222.3
				248.4
ارتباطات				
ارتباطات القروض غير المسحوبة	154.5	–	–	154.5
				402.9

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2020			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	**178.7**	**18.4**	**15.4**	**212.5**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.2)**	**(3.4)**	**(4.1)**

	2019			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	197.8	75.0	22.0	294.8
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(2.8)	–	(3.3)

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة ممارسات رائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر والمخاطر. رئيس المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسئولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة مخاطر الائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطرالكامنة في المنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لفشل العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى وفي الوقت المناسب. وبالتالي، فإن الفشل يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتفق مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الصناعي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. يتحقق التنويع، للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. يتم الإبلاغ عن التجاوزات إلى السلطة المختصة كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير مرغوبة فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جدراتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسئولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	**236.2**	355.2
أذونات خزانة	**487.8**	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**318.9**	278.3
قروض وسلف العملاء	**1,555.8**	1,670.9
اوراق مالية استثمارية	**886.3**	806.0
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**66.6**	59.1
	3,551.6	3,653.9
التزامات محتملة	**212.9**	248.4
ارتباطات القروض غير المسحوبه	**181.5**	154.5
	394.4	402.9
	3,946.0	4,056.8

32 تركز المخاطر

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

	2020			2019		
	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:						
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,098.8**	**2,675.5**	**330.3**	3,151.1	2,475.1	345.9
أمريكا الشمالية	**152.3**	**21.9**	**0.5**	99.2	7.9	0.9
أوروبا	**194.6**	**338.6**	**6.2**	282.9	605.8	7.5
آسيا	**231.6**	**191.9**	**54.0**	248.9	212.4	45.7
أخرى	**83.1**	**18.0**	**3.4**	82.9	16.8	2.9
	3,760.4	**3,245.9**	**394.4**	3,865.0	3,318.0	402.9
القطاع الصناعي:						
تجاري وصناعي	**626.1**	**175.1**	**216.9**	647.8	147.3	192.6
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**700.7**	**942.4**	**21.6**	763.4	1,207.8	35.6
إنشائي وعقاري	**304.9**	**66.5**	**115.2**	302.1	58.0	132.2
حكومي وقطاع عام	**1,275.0**	**369.5**	**–**	1,327.1	420.5	–
أفراد	**530.5**	**1,201.2**	**0.3**	501.9	1,077.0	0.4
أخرى	**323.2**	**491.2**	**40.4**	322.7	407.4	42.1
	3,760.4	**3,245.9**	**394.4**	3,865.0	3,318.0	402.9

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمان، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل 3. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدّين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدّين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.، بالنسبة لارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**176.1**	**3.0**	–	**179.1**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**458.4**	**170.6**	–	**629.0**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**4.6**	**127.6**	–	**132.2**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	**94.0**	**94.0**
	639.1	**301.2**	**94.0**	**1,034.3**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.9)**	**(21.3)**	**(56.2)**	**(80.4)**
صافي القيمة المدرجة	**636.2**	**279.9**	**37.8**	**953.9**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	212.5	3.4	–	215.9
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	632.3	168.8	–	801.1
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	3.8	115.3	–	119.1
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	92.9	92.9
	848.6	287.5	92.9	1,229.0
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3.2)	(19.0)	(69.0)	(91.2)
صافي القيمة المدرجة	845.4	268.5	23.9	1,137.8

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**587.0**	**–**	**–**	**587.0**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**5.0**	**3.4**	**–**	**8.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**–**	**9.1**	**–**	**9.1**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**–**	**–**	**9.4**	**9.4**
	592.0	**12.5**	**9.4**	**613.9**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(3.4)**	**(1.5)**	**(7.1)**	**(12.0)**
صافي القيمة المدرجة	**588.6**	**11.0**	**2.3**	**601.9**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	518.5	–	–	518.5
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	–	7.3	–	7.3
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	8.0	–	8.0
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	11.4	11.4
	518.5	15.3	11.4	545.2
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.7)	(2.6)	(7.8)	(12.1)
صافي القيمة المدرجة	516.8	12.7	3.6	533.1

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**161.9**	**–**	**–**	**161.9**
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	**485.8**	**78.3**	**–**	**564.1**
	647.7	**78.3**	**–**	**726.0**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.2)**	**(0.5)**	**–**	**(0.7)**
صافي القيمة المدرجة	**647.5**	**77.8**	**–**	**725.3**
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**75.7**	**–**	**–**	**75.7**
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	**573.1**	**0.1**	**–**	**573.2**
	648.8	**0.1**	**–**	**648.9**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**–**	**–**	**–**	**–**
صافي القيمة المدرجة	**648.8**	**0.1**	**–**	**648.9**
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**91.9**	**1.6**	**–**	**93.5**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**215.3**	**34.4**	**–**	**249.7**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**5.1**	**30.7**	**–**	**35.8**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**–**	**–**	**15.4**	**15.4**
	312.3	**66.7**	**15.4**	**394.4**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.2)**	**(3.4)**	**(4.1)**
صافي القيمة المدرجة	**311.8**	**66.5**	**12.0**	**390.3**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2019				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	150.9	–	–	150.9
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	332.9	179.3	–	512.2
	483.8	179.3	–	663.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.3)	–	(0.5)
صافي القيمة المدرجة	483.6	179.0	–	662.6
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	77.9	–	–	77.9
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	531.2	18.7	–	549.9
	609.1	18.7	–	627.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	–	–	–
صافي القيمة المدرجة	609.1	18.7	–	627.8
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	125.1	–	–	125.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	166.7	52.4	–	219.1
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	36.7	–	36.7
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	22.0	22.0
	291.8	89.1	22.0	402.9
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(2.8)	–	(3.3)
صافي القيمة المدرجة	291.3	86.3	22.0	399.6

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 5.1 مليون دينار بحريني (2019: 5.2 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- للإقراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر	**40.2**	38.9
القروض والسلف:		
- النقدية	**76.2**	59.3
- إقراض الرهن العقاري	**765.7**	1,013.6
- الأدوات المالية	**7.4**	12.9
- أخرى*	**25.7**	24.6

* تشتمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والوثائق العامة وسياسات التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الفعلية والبطالة ونمو الائتمان المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تتمة

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال تتمة

(هـ) الموجودات المالية المعاد تفاوضها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً؛ و
- تصنيف المقترض على أساس 9 أو 10 وفقاً لدرجات التصنيف الائتماني للمجموعة.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنه" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة 12 شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل المناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة ليتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

(1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛

(2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و

(3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

1 - **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

2 - **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

3 - **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

(1) درجات المخاطر الائتمانية؛

(2) نوع المنتج؛ و

(3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقي متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

(1) بنوك ومؤسسات مالية؛

(2) حكومية؛ و

(3) أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين).

(ط) تقييم واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة جائحة كوفيد – 19

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة والمخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظره المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطًا بالخسائر الائتمانية في المحفظة ذات الصلة؛
- التغيرات في قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في أي من المدخلات المذكورة أعلاه.

لا تزال البيئة الاقتصادية غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية للمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي) اعتماداً على طول عمر جائحة كوفيد – 19 وإجراءات الاحتواء ذات الصلة ، وكذلك مدى فعالية إجراءات الدعم طويلة الأمد المقدمة من قبل المصارف المركزية والحكومات والمؤسسات الأخرى. وبالأخذ في الاعتبار السيناريو الحالي، قامت المجموعة بتطبيق استثناءات على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً تحليل فحص الضغوطات الداخلية (بجانب آراء الإدارة). في أثناء تقدير الاستثناءات، تم الأخذ في الاعتبار الخطورة المحتملة للصدمة الاقتصادية ومدتها حدوثها، بما في ذلك تأثيرات الحد من إجراءات الدعم الحكومي، وكذلك المسار المحتمل للانتعاش اللاحق. كما أخذت المجموعة في الاعتبار التأثيرات المتباينة المحتملة على فئات المحافظ والقطاعات، بما في ذلك التصريحات الصادرة عن الهيئات التنظيمية المختلفة بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في سياق جائحة كوفيد – 19.

يتضمن الجدول التالي على تحليل للمبلغ المؤجل للمبلغ الأصلي المتعلق بقروض وسلف العملاء، الذين تم تزويدهم بهذه المزايا خلال السنة، والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة:

31 ديسمبر 2020	المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف				
إجمالي الرصيد	**95.6**	**118.3**	**0.2**	**214.2**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.4)**	**(5.0)**	**(0.1)**	**(5.5)**
صافي القيمة المدرجة	**95.2**	**113.3**	**0.1**	**208.7**
عدد العملاء	**160**	**113**	**2**	**275**
قروض استهلاكية				
إجمالي الرصيد	**384.0**	**9.1**	**1.4**	**394.5**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.3)**	**(1.3)**	**(0.8)**	**(4.4)**
صافي القيمة المدرجة	**381.7**	**7.8**	**0.6**	**390.1**
عدد العملاء	**32,546**	**869**	**103**	**33,518**

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية. لم يكن من الممكن في الوقت الحالي وضع نماذج موثوقة لمدى شدة التوقعات الحالية للاقتصاد الكلي والتعقيد الإضافي الناتج عن أنظمة الدعم المختلفة والتوجيهات التنظيمية في جميع المناطق الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة. ونتيجة لذلك، قد تؤدي النماذج الحالية إلى نتائج إما أن تكون ذات استثناءات متحفظة أو ذات استثناءات استبشارية، اعتماداً على المحفظة / القطاع المحدد. ونتيجة لذلك، فقد أصبح من الضروري وضع الاستثناءات على الافتراضات في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتعديلات المحددة أو العامة اللاحقة للنموذج، وتم أخذها في الاعتبار من قبل المجموعة. ونظراً لأن التغييرات في النماذج تستغرق وقتاً طويلاً لتطويرها وفحصها، والمسائل التي تحد من البيانات المذكورة أعلاه، فإن المجموعة تتوقع أن هذه الاستثناءات وتعديلات النماذج اللاحقة تعالج أوجه عدم التيقن الكامنة في البيئة الحالية والمستقبلية وتعكس عوامل المخاطر ذات الصلة التي لم يتم تسجيلها في النتائج الموضوعة على النموذج.

وبالنظر إلى الحالة الفريدة التي تسمح فيها المصارف المركزية بتأجيل/الوقف الاختياري لبعض فئات القروض، وفي خضم المؤشرات الاقتصادية المتدهورة، تم تحديد احتمالات التعثر في السداد لبعض المحافظ المالية من الناحية النوعية ودمجها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وتعكس المخصصات الإضافية للإدارة حالات عدم التيقن الجوهرية لجائحة كوفيد – 19. فقد تضمنت الاعتبارات الخطورة المحتملة للاضطرابات الاقتصادية ومدة حدوثها، وزيادة المخاطر الائتمانية لقطاعات محددة وفئات/ شرائح القروض، مثل البناء والطاقة والطيران، وما إلى ذلك.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن على الحالة الأساسية أو أسوأ سيناريو:

31 ديسمبر 2020	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (الحالة الأساسية المحسنة) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (زيادة وزن أسوأ سيناريو) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	**29.1**	**26.1**	**29.6**
أوراق مالية استثمارية	**0.7**	**0.7**	**0.7**
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.7**	**0.6**	**0.7**

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لولا أن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**44.8**	67.6
قروض استهلاكية	**3.2**	4.0
	48.0	71.6

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك 1% نسبة لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.2 مليون دينار بحريني (2019: 0.2 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك مستشار خارجي بإجراء تحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 16.6 مليون دينار بحريني (2019: زيادة قدرها 20.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند 0%، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب 12.7 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 19.6 مليون دينار بحريني).

	معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساسية)		معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساسية)	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني	**2020 مليون دينار بحريني**	2019 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	**15.2**	15.7	**12.1**	15.7
دولار أمريكي	**0.7**	5.0	**–**	4.5
دينار كويتي	**0.6**	0.6	**0.3**	0.6
أخرى	**0.1**	(1.2)	**0.3**	(1.2)
المجموع	**16.6**	20.1	**12.7**	19.6

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 8.2% بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني (2019: 3.4% باجمالي 18.3 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 8.2% بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني (2019: 3.4% باجمالي 18.3 مليون دينار بحريني).

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	معادل فائض (عجز)	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الدولار الأمريكي	**100.5**	92.8
اليورو	**0.1**	3.7
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**6.4**	13.0
الدينار الكويتي	**0.4**	(2.4)
أخرى	**0.3**	(1.2)

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (الإيضاح 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة			التأثير على أسهم حقوق الملكية	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني	% التغير في المؤشر	**2020 مليون دينار بحريني**	2019 مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	**12.9**	9.6	±15%	**1.9**	1.4
أسواق الأوراق المالية الأخرى	**30.4**	32.5	±15%	**4.6**	4.9
				6.5	6.3

39 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركيز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

خلال فترة كوفيد – 19، قامت المجموعة بزيادة تنويع مصادر تمويلها وعززت مركز السيولة لديها. ومازالت الحكومات والسلطات النقدية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، تتخذ إجراءات لدعم الاقتصاد والنظام المالي. تتضمن هذه الإجراءات التدابير المالية والنقدية والتدابير المالية الأخرى لزيادة السيولة وتقديم المساعدة المالية للعملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة والعملاء التجاريين والشركات. وقد حافظت المجموعة على مراكز قوية لرأس المال والسيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حدده مصرف البحرين المركزي، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال 21.8% ونسبة تغطية السيولة 289.7% وصافي نسبة التمويل المستقر 134.2% كما في 31 ديسمبر 2020.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

31 ديسمبر 2020	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 شهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**43.3**	**183.4**	**90.3**	**9.0**	**2.0**	**5.1**	**–**	**–**	**–**	**333.1**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**–**	**21.4**	**1.7**	**81.4**	**99.3**	**212.8**	**–**	**–**	**–**	**416.6**
اقتراضات لأجل	**–**	**5.4**	**–**	**–**	**5.4**	**219.9**	**–**	**–**	**–**	**230.7**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**1,432.3**	**170.6**	**221.3**	**166.1**	**153.1**	**46.0**	**–**	**–**	**–**	**2,189.4**
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	**1,475.6**	**380.8**	**313.3**	**256.5**	**259.8**	**483.8**	**–**	**–**	**–**	**3,169.8**
خطابات ضمان	**177.3**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**177.3**
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**181.5**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**181.5**
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	**–**	**(3.0)**	**(11.0)**	**(10.8)**	**(27.1)**	**(292.8)**	**(305.6)**	**(40.6)**	**(51.6)**	**(742.5)**
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	**–**	**1.7**	**8.4**	**8.1**	**21.8**	**257.7**	**285.5**	**27.9**	**47.5**	**658.6**
	–	**(1.3)**	**(2.6)**	**(2.7)**	**(5.3)**	**(35.1)**	**(20.1)**	**(12.7)**	**(4.1)**	**(83.9)**

31 ديسمبر 2019	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 شهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	55.0	199.9	49.3	77.7	19.7	2.1	–	–	–	403.7
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	3.6	11.7	2.7	134.4	181.6	–	–	–	334.0
إقتراضات لأجل	–	5.3	147.1	–	5.3	230.5	–	–	–	388.2
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,180.0	140.2	221.2	320.8	263.5	51.5	–	–	–	2,177.2
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,235.0	349.0	429.3	401.2	422.9	465.7	–	–	–	3,303.1
خطابات ضمان	222.3	–	–	–	–	–	–	–	–	222.3
ارتباطات القروض غير المسحوبة	154.5	–	–	–	–	–	–	–	–	154.5
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	–	(6.8)	(19.3)	(9.5)	(27.2)	(355.9)	(318.0)	(43.3)	(54.1)	(834.1)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	–	6.5	18.8	8.9	26.1	347.7	310.7	38.9	52.5	810.1
	–	(0.3)	(0.5)	(0.6)	(1.1)	(8.2)	(7.3)	(4.4)	(1.6)	(24.0)

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2020، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي 1.1 مليون دينار بحريني (2019: 1.2 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال هو ضمان أن يتمكن البنك في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5 في المئة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2020 و2019:

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	**725.3**	**–**	**–**	**725.3**
أسهم حقوق الملكية	**43.3**	**6.7**	**20.3**	**70.3**
صناديق مدارة	**–**	**0.7**	**–**	**0.7**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**–**	**2.6**	**–**	**2.6**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**–**	**0.1**	**–**	**0.1**
	768.6	**10.1**	**20.3**	**799.0**
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**–**	**0.7**	**–**	**0.7**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**–**	**57.2**	**–**	**57.2**
الرصيد في 31 ديسمبر	**–**	**57.9**	**–**	**57.9**

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	660.5	–	–	660.5
أسهم حقوق الملكية	42.1	8.4	17.8	68.3
صناديق مدارة	–	0.7	–	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.7	–	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	0.6	–	0.6
	702.6	10.4	17.8	730.8
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.6	–	0.6
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	26.4	–	26.4
الرصيد في 31 ديسمبر	–	27.0	–	27.0

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و2019، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	31 ديسمبر 2020		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	**188.5**	**195.4**	**6.9**
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	**161.0**	**161.5**	**(0.5)**

	31 ديسمبر 2019		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	333.0	339.7	6.7
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	145.5	146.1	(0.6)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1.

كما في 31 ديسمبر 2020 و2019، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي عدله إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة واطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**2.4**	2.6
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.0)**	(2.0)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل وخطة الحوافز القصيرة الأجل

	عدد الأسهم	
	2020	2019
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**11,042,091**	11,547,534
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**5,055,964**	964,270
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(5,114,201)**	(1,469,713)
	10,983,854	11,042,091

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.505 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 0.573 دينار بحريني).

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**523.6**	535.7
رأس المال فئة 2	**27.6**	28.5
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**551.2**	564.2
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**2,208.0**	2,282.6
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**282.6**	267.9
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**37.5**	47.4
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**2,528.1**	2,597.9
ملاءة رأس المال (أ / ب * 100)* %	**%21.8**	%21.7
الحد الأدنى المطلوب	**%14.0**	%14.0

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمد البنك إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%، إلا أنه، وفقاً للتعميم رقم OG/106/2020 الصادر عن مصرف البحرين المركزي المؤرخ في 17 مارس 2020 والتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ في 26 أغسطس 2020، والتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020، تم تخفيض الحد إلى 80% حتى 31 ديسمبر 2021، لاحتواء التأثيرات المالية لكوفيد – 19. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 134.2% كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: 128.7%).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من اتفاقيات إعادة الشراء والسندات متوسطة الأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 21.2% من التمويل المستقر المتاح بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 47.4% من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل حوالي ربع إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالمقارنة مع نهاية شهر ديسمبر 2019، زاد صافي نسبة التمويل المستقر من 128.7% إلى 134.2% ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة الجوهرية في ودائع عملاء الأفراد والشركات الصغيرة.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	528.1	–	–	27.6	555.7
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	499.6	3.5	0.2	478.2
ودائع أقل ثباتاً	–	723.9	81.5	37.3	762.1
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	–	–	–	–	–
تمويل بالجملة آخر	–	1,188.7	159.0	391.7	822.4
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	–	61.9	–	–	–
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	158.1	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	528.1	2,632.2	244.0	456.8	2,618.4
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	264.7
التمويل والقروض / الأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	415.8	7.5	46.8	112.9
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	319.6	109.1	897.8	977.4
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	0.5	–	66.5	43.5
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	–	–
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	61.9	60.4	194.0	243.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	12.6	–	–	12.6
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	248.9	–	–	–	248.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	961.5	–	–	48.1
مجموع التمويل المستقر المطلوب	248.9	1,771.9	177.0	1,205.1	1,951.3
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2020					%134.2

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	540.7	–	–	28.5	569.2
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	415.8	6.5	0.2	401.4
ودائع أقل ثباتاً	–	640.5	96.6	48.4	711.8
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	–	–	–	–	–
تمويل آخر بالجملة	–	1,303.5	306.9	360.7	862.2
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	–	30.4	–	–	–
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	137.5	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	540.7	2,527.7	410.0	437.8	2,544.6
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	268.2
التمويل والقروض / الأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	345.0	61.0	111.4	193.7
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	405.7	101.0	826.5	955.8
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	2.4	5.2	89.9	62.3
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	–	–
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	4.9	49.5	203.0	219.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	6.2	–	–	6.2
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	228.9	–	–	–	228.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	869.4	–	–	43.5
مجموع التمويل المستقر المطلوب	228.9	1,633.6	216.7	1,230.8	1,977.8
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2019					%128.7

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف.

يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 19.0 مليون دينار بحريني (2019: 19.0 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل 16.3 مليون دينار بحريني (2019: 16.4مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 6.7 مليون دينار بحريني (2019: 4.9 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 82.3 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 66.0 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجدات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع تلك الأموال 87.7 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020 (2019: 68.3 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2020	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	**256.5**	**256.5**
أذونات خزانة	–	–	–	**487.8**	**487.8**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	**318.9**	**318.9**
قروض وسلف العملاء	–	–	–	**1,555.8**	**1,555.8**
أوراق مالية استثمارية	**0.7**	**725.3**	**70.3**	**161.0**	**957.3**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	**66.0**	**66.0**
مجموع الموجودات	**0.7**	**725.3**	**70.3**	**2,846.0**	**3,642.3**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	**330.3**	**330.3**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	**399.2**	**399.2**
اقتراضات لأجل	–	–	–	**188.5**	**188.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	**2,167.4**	**2,167.4**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	**116.5**	**116.5**
مجموع المطلوبات	–	–	–	**3,201.9**	**3,201.9**

31 ديسمبر 2019	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	376.4	376.4
أذونات خزانة	–	2.1	–	482.3	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	278.3	278.3
قروض وسلف العملاء	–	–	–	1,670.9	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	0.7	660.5	68.3	145.5	875.0
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	59.9	59.9
مجموع الموجودات	0.7	662.6	68.3	3,013.3	3,744.9
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	363.1	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	313.4	313.4
اقتراضات لأجل	–	–	–	333.0	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	2,169.5	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	89.8	89.8
مجموع المطلوبات	–	–	–	3,268.8	3,268.8

49 أرقام المقارنة

تم إعادة بعض أرقام المقابلة لسنة 2019 لتتوافق مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات تلك على صافي الربح ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات أو مجموع حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.